١٢٠ يوماً ولم تصل رسالة الغاز... ومسؤولو الغاز يمتنعون عن التصريح بانتظار «توجيهات» المكتب الصحفي!!

| عبد المنعم مسعود

تلقت «الوطن» العديد من شكاوى المستهلكين عن تأخر وصول رسالة الغاز المنزلي حيث زاد وقت انتظار أسطوانة الغاز في ريف دمشق ليتجاوز ١٢٠ يوماً كاملاً دون ورود الرسالة سواء عبر جهاز الموبايل أو تطبيق وين.

واشتكى أيضاً معتمدو الغاز في كل من دمشق وريفها من طول مدة الانتظار في معمل غاز عدرا دون الحصول على المادة واضطرارهم للانتظار يوماً ويومين وثلاثة والذهاب والعودة يومياً من أجل الحصول على المادة.

وبمتابعة التحقق من شكاوي المستهلكين وفقا لدور بطاقاتهم على تطبيق وين الخاص للمشتكين يتبين أن دورهم ثابت منذ أكثر من شهر في ترتيب دورهم لدى معتمد الغاز المنزلي المسجلين لديه.

وبسؤال أحد المعتمدين عن السبب أوضح أن المسألة تعود لعدم وصول دوره في مكتب القطع لدى معمل غاز عدرا، مبيناً أن لديه أكثر من ألف ارتباط وأن حصته في كل مرة هي ٢٥٠ أسطوانة وأن آخر مرة حصل فيها على المادة كانت قبل نحو الشهر.

«الوطن» حضرت أمس الثلاثاء في معمل غاز عدرا ووفقاً لمشاهداتها فقد اصطفت العديد من سيارات المعتمدين منذ الصباح الباكر على جانبي الطريق أمام المعمل بما يتجاوز العشرين شاحنة وأكد القائمون عليها أنهم ينتظرون دورهم عسى ولعل يستطيعون الحصول على دورهم قبل الساعة الثالثة وإلا فإن عليهم العودة في اليوم التالي.

ووفقاً لما أكده المعتمدون المنتظرون لدورهم أمام المعمل فإن الإنتاج في المعمل بحدوده الدنيا والعمل يقتصر على وردية عمل واحدة.

مدير فرع الغاز في دمشق وريفها حسن البطل اعتذر عن التصريح بسبب وجود توجيه من المكتب الصحفي في الوزارة يمنع التصريح للإعلام دون موافقة مسبقة وموضحاً أنه كمدير يسعى وفق الإمكانيات المتاحة.

مدير عمليات الغاز في شركة محروقات الذي كان في مكتبه في المعمل اعتذر أيضاً عن التصريح مؤكداً أنه يوجد مشكلة في العمالة ويسعون جاهدين لحلها.

وأثناء التواجد في مكتب مدير فرع غاز دمشق وريفها الذي يرأس إلى جانب رئاسة الفرع رئاسة قسم الغاز وأيضاً دائرة عمليات الإنتاج فإن المعتمدين الذين دخلوا مكتبه من دمشق أكدوا أنه وسطيا مدة انتظار رسالة الغاز في العاصمة قد تعدت التسعين يوما في حين تعدت في ريف دمشق المئة يوم.

ما رفض التصريح به كل من مدير عمليات الغاز في محروقات ومدير غاز دمشق وريفها يكشفه مصدر في جمعية معتمدي الغاز بدمشق، مبيناً أن واقع مادة الغاز المنزلي في دمشق وريفها يدخل مرحلة صعبة بدأت تنعكس على كل من المعتمد والمستهلك، فالمعتمد بعد أن كان يستطيع الحصول على مخصصاته خلال سبعين يوماً أو ثمانين يوماً أصبح ينتظر تسعين يوماً ومئة يوم في دمشق وبين ١١٠ أيام و١٣٠ يوماً في ريف دمشق، ومبيناً أن الانعكاس في النقص سيكون ملحوظاً في دمشق وريفها لوجود عدد بطاقات كبير يصل لحوالي مليون ومئتي ألف بطاقة.

ويرى المصدر أن عملية الإنتاج في معمل الغاز أصبحت متفاوتة وتتراوح بين ٩ آلاف أسطوانة و١٥ ألف أسطوانة فقط يومياً، يعني أنه وسطياً لا يتجاوز الإنتاج اليومي للمعمل ١٢ ألف أسطوانة في ظل تركز العمل في وردية واحدة وهذه الكمية تقسم بين الريف والعاصمة.

ويجمع كل من المعتمدين وجمعية معتمدي الغاز على مشكلة واحدة يعاني منها المعمل إلا وهي نقص العمالة وتهيب العمالة الموسمية بعد التحقيقات التي أجراها الأمن الجنائي في الفترة الماضية بالتجاوزات في معمل غاز عدرا والتي يبدو وفق مصادر «الوطن» في وزارة النفط أن مجموعة أخرى من العاملين يتم التحقيق معهم بعد أن تمت إحالة المجموعة الأولى إلى القضاء.

أسعار الفروج بالقنيطرة أعلى من أسعارها بدمشق

| القنيطرة - خالد خالد

جاءت استجابة مديرية التجارة الداخلية بالقنيطرة سريعة مع ما طرحته «الوطن» حول نشرة أسعار الفروج الصادرة يوم أمس وارتفاع ببعض أجزاء الفروج وبسعر أعلى من دمشق وريفها، حيث وجه مدير التجارة حمدي العلي رئيس دائرة الأسعار بالتواصل مع الجهات المعنية وتحديد السعر بدقة وبحيث يكون أرخص من المحافظات المجاورة.

وعلى أرض الواقع فقد سجلت أسعار اللحوم البيضاء (الفروج) وهي المادة الأكثر طلباً بالقنيطرة واللحوم الحمراء انخفاضاً ملحوظاً في أسواق القنيطرة وبنسبة نحو ١٠ بالمئة عن أسواق دمشق وريفها، ووصل الانخفاض لنحو ٢٠- ٣٠ بالمئة عما كانت عليه خلال عيد الأضحى المبارك.

ومن خلال نشرة أسعار مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة التي صدرت اليوم بعد تعديل نشرة فقد سجل الفروج الحي سعر ٦٨٠٠ ل.س والفروج المذبوح والمنظف ٩١٠٠ ل.س والسودة ١١٥٠٠ ل.س والدبوس ٨٠٠٠ ل.س والفخاذ كاملة أو وردة ٨٥٠٠ ل.س والكستا ٨٨٠٠ ل.س والجوانح ٦٨٠٠ ل.س والشرحات ١٦ ألفاً، والفروج المشوي ٢١ ألفاً والمسحب أو البروستد ٢١٥٠٠ ل.س وكيلو الشاورما ٣٠ ألفاً.

كما انخفضت أسعار مادة البيض في أسواق القنيطرة حيث يباع الطبق وزن ١٨٠٠غ وما فوق بسعر ١٢٥٠٠ ليرة بعد أن كان يباع بـ١٣٥٠٠ ليرة، على حين انخفضت أسعار اللحوم الحمراء في ريف المحافظة الجنوبي ووصل سعر الكيلو إلى ١٧٥٠٠ ل.س بعد أن كان يباع قائماً خلال فترة العيد بـ١٥ ألف ليرة نتيجة الطلب على الأضاحي، على حين حافظت أسعار اللحوم الحمراء على حالها في مركز المحافظة (خان أرنبة) والكيلو المسوفة نسبة دهن ١٠ بالمئة تباع بـ٢٣ ألف ليرة، ورغم ذلك فهي أرخص من محافظتي دمشق وريفها.

وأكد مدير التجارة الداخلية بالقنيطرة حمدي العلي الاستعداد لتعديل نشرة أسعار الفروج والبيض كل ساعة إذا كان ذلك في مصلحة المستهلك، مبيناً أن أسعار اللحوم البيضاء (الفروج) تحدد من دائرة الأسعار بعد دراسة واقع السوق واستجابة لمطالب المواطنين بتخفيض الأسعار.

وأوضح العلي أن المديرية تقوم بإصدار نشرة دورية أو كلما اقتضت الحاجة بأسعار الفروج والبيض والخضار والفواكه وبحيث تراعي السعر الواقعي وأقل من أسعار دمشق وريفها، علماً أن أغلب مادة الفروج لدى الباعة بالقنيطرة مصدرها دمشق، لكونه لا يوجد مسالخ بالمحافظة، منوهاً بأن المديرية تتواصل بشكل يومي مع المربين للوقوف على الواقع والذين أفادوا بغلاء الأعلاف والأدوية واليد العاملة وغيرها من مستلزمات الإنتاج.

وأفاد أن المديرية تقوم بمتابعة الأسواق من خلال دوريات حماية المستهلك وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين، مضيفاً إن كل المواد الأساسية متوافرة في الأسواق وكذلك صالات السورية للتجارة التي تلعب الدور الإيجابي في تخفيف العبء عن المواطنين، كما تتوافر الخضار والفواكه والفروج والبيض واللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته، مشيراً إلى أن القنيطرة ستشهد انخفاضاً بأسعار اللحوم البيضاء ومادة بيض المائدة نتيجة زيادة العرض كما أن أبناء القنيطرة سيلمسون انخفاضاً كبيراً بأسعار الخضار والفواكه مع بدء الإنتاج للزراعات الصيفية وهو الأمر الذي يدعو للتفاؤل.

أهالي حمص يعانون قلة المياه

مدير المياه لـ«الوطن»: الضخ في الحدود العظمى.. و٦٠٠ مخالفة هدر مياه منذ بداية العام

| حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» عشرات الشكاوى من مختلف أحياء مدينة حمص وخاصة الأحياء المرتفعة نسبياً كالادخار والزهراء ووادي الذهب والشبابية وغيرها، تتحدث عن ضعف ضخ المياه وقلتها وانقطاعها عن منازل الكثير منهم لعدة أيام متتالية، لافتين إلى أنهم باتوا يصلون الليل مع النهار لتعبئة خزاناتهم من دون جدوى في معظم الأحيان لتبقى خزاناتهم شبه فارغة بسبب ضعف الضخ.

بدوره بين مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب في حمص أيمن النداف لـ«الوطن» أنه وخلال فصل الصيف تزيد كميات استهلاك المياه في جميع أنحاء المدينة وعدد من الأحياء يكون الضاغط فيها ضعيفاً نسبياً نتيجة للاستهلاك الكبير والزائد، مشيراً إلى أنه لم يتم تخفيض كميات الضخ في المدينة على الإطلاق وإنما على العكس من ذلك فقد ازدادت.. وبيّن أن كميات الضخ والضغط في الخزانات الرئيسية بحدودها العظمى ويتم ضخ كميات قياسية من عين التنور قدرها ١٤٠ ألف متر مكعب حالياً بشكل يومي، وهذه الكمية التي تضخ يومياً تزيد ٢٥ ألف متر مكعب إضافية عن كميات الضخ الاعتيادية وخلال فترة إرواء ٤ ساعات كافية لإرواء الأهالي في الأحياء التي لا تعاني ضعفاً في الضخ.. وأوضح النداف أن الأحياء الأخرى التي تعاني ضعف الضخ كالادخار وجزء من وادي الذهب فعدد سكانها مختلف كلياً عن عددهم في السابق وازداد بشكل كبير منذ ٣ إلى ٤ أعوام وكميات الضخ لهذه الأحياء مضاعفة حيث كان يتم ضخ ٦ آلاف في السابق وحالياً يتم ضخ ١٣ ألف متر مكعب وخلال فترة إرواء زهاء ٨ ساعات من ٦ صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً، لافتاً إلى أن الإمكانيات محدودة ويتم العمل بما هو متوافر، إضافة إلى أنه يتم السعي حالياً مع إحدى المنظمات للعمل على حل مشكلة انقطاع الكهرباء خلال عمليات الضخ وما يتسببه من خلل في استمرارية الضخ، وذلك من خلال تأمين مد خط كهرباء معفى من التقنين الكهربائي لمصلحة الخزانات الرئيسية بحيث تصبح عملية الضخ متواصلة على مدار الساعة سواء للأحياء الواقعة إلى الغرب من طريق دمشق أم شرقه ذات المواقع المرتفعة، والمتوقع أن يكون بالخدمة خلال ٣ أشهر من تاريخه في حال تم التنفيذ خاصة أن المشروع تم اعتماده.

وأضاف: إنه يتم العمل على إعفاء محطة الزهراء من التقنين الكهربائي حتى يتم التمكن لاحقاً من الحفاظ على استمرارية عملية الضخ في الأحياء الواقعة إلى الشرق من شارع الستين ويتم الانتهاء من نقص المياه في عدد من المحاور والشوارع في تلك الأحياء، مؤكداً أنه لا يوجد حي بالكامل يعاني نقص المياه وإنما يوجد عدة شوارع فيها تعاني نظراً لأنها تكون مرتفعة وعندما يحدث انقطاع في ضخ المياه في تلك المواقع يستوجب حينها إعادة تأمين ضاغط من جديد لتلك الأحياء لتتم تعبئة الخزانات الرئيسية بشكل كامل وإعادة فتحها من جديد، وهذا ما يتم تطبيقه حالياً في الشوارع والأحياء التي تعاني قلة المياه على الرغم من الصعوبة في الإرواء.. وأشار النداف إلى التنسيق مع شركة كهرباء حمص لتزويد الأحياء بالكهرباء خلال فترة إروائها بالمياه وأنه تمت موافاة الشركة مؤخراً بساعات تزويد الأحياء بالمياه ليتم العمل على تأمين الكهرباء ضمن فترات الإرواء.

وأكد تفعيل الضابطة المائية لضبط مخالفات هدر المياه واستهلاك المياه في غير مكانها الطبيعي مثل غسيل السيارات في الشوارع وترك الخزانات تطوف في أماكن معينة وخاصة في الأحياء التي تعاني ضعف الضاغط، وأنه سيتم توفير كميات من المياه عند ضبط حالات الهدر وبالتالي إيصالها إلى مواطنين آخرين وإروائهم، مشيراً إلى أن الضابطة المائية في المؤسسة نظفت ما يزيد على ١٠٠ مخالفة هدر مياه خلال الشهر الماضي وبلغت عدد الضبوط المنظمة بحق المخالفين نحو ٦٠٠ ضبط منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

يهربون من العلاج «بالتأمين».. ومشاف خاصة في اللاذقية أوقفت تعاملها مع التأمين

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: تعرفة تأمين صحي جديدة بداية الشهر القادم

| محمد منار حميجو

كشف نقيب الأطباء غسان فندي أنه اعتباراً من بداية الشهر القادم سوف تصدر تعرفة تأمين صحي جديدة، لافتاً إلى أن هناك مشكلة حدثت في مدينة اللاذقية بتوقف عدد من المشافي الخاصة عن تعاملها مع التأمين بسبب أن التعرفة الحالية خاسرة وأنه تم حل الموضوع مؤقتاً بعودة هذه المشافي إلى التعامل مع التأمين إلى أن يتم إصدار التعرفة الجديدة خلال أسبوعين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين فندي أن التعرفة الجديدة وفق الوعود ستكون مرضية لجميع الأطراف حتى لا يكون هناك تعرفة مكلفة للجميع، لافتاً إلى أن مشكلة التأمين لا يمكن حلها إلا من خلال تشكيل لجان ودراسة تبعات هذا الموضوع بشكل كبير من حيث رفع تغطيات التأمين وزيادة الاشتراكات وغير ذلك.

فندي رأى أن التأمين الصحي الشامل هو حل لكل المشاكل الطبية في سورية باعتبار أنه يشكل انتفاء للعلاقة المادية بين المريض والطبيب، لافتاً إلى أن النقابة تحدثت في هذا الموضوع بأن يكون هناك تأمين صحي شامل.

وأشار إلى بعض العراقيل التي تواجه عمل التأمين الصحي منها ارتفاع الأسعار بشكل كبير إضافة إلى أن تغطية التأمين لبطاقة الموظف تعتبر قليلة ولا تواكب ارتفاع الأسعار وبالتالي فإن هناك الكثير من الأطباء والمشافي الخاصة وشركات التأمين تتهرب من تخديم بطاقة التأمين.

ولفت فندي إلى أن هناك العديد من الأطباء العاملين في المشافي الخاصة متعاملة مع التأمين لا يحصلون على حصتهم كاملة من أجرة التأمين، موضحاً أن أجر الطبيب ترسله شركة التأمين إلى رئيس المشفى الذي يحاول أن يعوض بعض أسعار مواده من هذه الأجور وبالتالي لا يبقى إلا الشيء القليل لهؤلاء الأطباء، لافتاً إلى أن هناك تواصلاً مع هذه المشافي وأنه يتم العمل للوصول إلى حل يرضي الجميع وفيما يتعلق بموضوع التعرفة الطبية أكد فندي أنه حتى الآن لم تبصر النور بعد، من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وحول موضوع الاعتراضات المقدمة من العديد من الأطباء الذين شملهم قرار الاستبعاد عن الدعم كشف فندي أن النقابة ستبدأ بدراسة الاعتراضات بعدما زودت وزارة الاتصالات النقابة باسم المستخدم الذي سيتم من خلاله دراسة هذه الاعتراضات.

وفيما يتعلق بموضوع تنظيم مهنة التجميل اعتبر فندي أن تنظيم هذه المهنة أصبح ضرورة.

ولفت إلى أن هناك العديد من المشاريع تعمل عليها النقابة لتحسين الراتب التقاعدي وتعويض نهاية الخدمة وإعانة الوفاة للأطباء، مبيناً أنه يتم ذلك من خلال تحسين الاستثمارات للمشاريع وإعادة العمل بالمشاريع المتوقفة حتى يكون لها موارد جيدة في هذا الموضوع إضافة إلى العمل على المستوى العلمي ضمن الموارد في النقابة، مشيراً إلى أنه في الشهر التاسع والعاشر القادمين سيتم عقد أكثر من مؤتمر علمي.

> أطباء في المشافي الخاصة لا يحصلون على حصتهم كاملة من أجرة التأمين

المسابقة المركزية تتسبب بخسارة عمال العقود الموسمية وظائفهم

| السويداء- عبير صيموعة

بين رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب لـ«الوطن» أن إشراك العاملين ممن كانوا على رأس عملهم وفق عقود موسمية ضمن المسابقة المركزية أدى بالكثير منهم إلى خسارة عملهم، موضحاً أن عدم نجاح هؤلاء العمال في المسابقة جعلهم خارج نطاق العمل وحرمهم من دخلهم الوحيد لتأمين لقمة عيش أسرهم ليبقى مصيرهم مجهولاً.

وأكد أيوب أنه سبق للاتحاد أن قام بمخاطبة رئاسة مجلس الوزراء لتثبيت العمال ممن قضوا سنوات على رأس عملهم وخاصة عمال الآبار في مؤسسة مياه السويداء وعمال مديرية الزراعة إلا أنه عجز عن الحصول على الموافقة ليأتي القرار وبعد سنوات المطالبة بضرورة إشراكهم ضمن المسابقة المركزية، مشيراً إلى تلقي الاتحاد وعوداً من وزارة التنمية بأن يكون لهؤلاء العمال ميزات خاصة على أساس سنوات الخدمة التي خدموها ضمن تلك المؤسسات إلا أن الوعود لم تتم ترجمتها على أرض الواقع الأمر الذي أدى إلى خسارة العمال لوظائفهم على حساب الناجحين في المسابقة، متسائلاً عن مصير هؤلاء العمال وخاصة عمال آبار المياه الذين استمروا على رأس عملهم طوال فترة الأحداث وضمن المناطق الساخنة وخاصة في المناطق الشرقية من المحافظة فهل يمكن بعد تلك السنوات من الخدمة أن نقول لهم: نحن آسفون؟

وطالب رئيس الاتحاد بإعادة النظر بأمر هؤلاء العمال والسعي إلى تثبيتهم ضمن عملهم لأن هذا التثبيت لن يكلف الحكومة أي تكلفة مالية لأنهم في حقيقة الواقع يأخذون رواتبهم وتعويضاتهم كاملة، هذا إضافة إلى الحاجة الماسة لهم في العمل لأن من نجح منهم ضمن المسابقة لا يكفي حاجة العمل ولا يسد الشواغر الموجودة فعلياً فضلاً عن أن جميع هؤلاء العمال جاؤوا عن طريق ترشيحات مكتب الدور وضمن عقود موسمية أي تم توظيفهم وفق شروط قانونية.

وأكد أيوب بالقول: إن المسابقة انتظرناها كاتحاد عمال لسنوات لأنها ستسد ثغرة كبيرة في مواقع العمل وترفد قطاعات كثيرة بعمالة جيدة وشابة إلا أنها وفق الآلية التي تم اتباعها ألحقت ظلماً بكثير من العمال ممن كانوا على رأس عملهم لسنوات في كثير من المؤسسات الخدمية وفقط لعدم اجتيازهم امتحان المسابقة وإشراكهم ضمنها من دون مميزات.